



## خادم الحرمين الشريفين يدعو قادة دول التعاون الى القمة القادمة بالملكة

**هاشم الجحدي - مؤلف عكاظ، جمال المجايده (ابو ظبي)**

اختتم أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد ظهر امس أعمال قمتهم السادسة والعشرين التي أطلق عليها (قمة الملك فهد)

في العاصمة الاماراتية أبو ظبي. وأسس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وفد المملكة في القمة. وفي بداية الجلسة الختامية تلا الامين العام لمجلس التعاون عبدالرحمن بن حمد العطية البيان الختامي للقمة.

ثم وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الكلمة التالية..  
بسم الله الرحمن الرحيم  
أيها الاخوة الاعزاء ..  
يطيب لي أن أتوجه بالشكر العميق الى

سمو الاخ الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان على كرم الضيافة وحسن الرعاية وأن أشيد بادارته الحكيمة لهذا اللقاء.  
اخواني سعدني أن أدعوكم جميعا الى حضور القمة القادمة في وطنكم الثاني المملكة العربية السعودية متطلعا الى لقاءكم

### البيان الختامي لقمة فهد:

# اعتماد وثيقة السياسة التجارية الموحدة والتعامل مع العالم كوحدة اقتصادية

**هاشم الجحدي - مؤلف عكاظ، جمال المجايده (ابو ظبي)**

صدر عن الدورة السادسة والعشرين للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي اختتمت اعمالها امس في ابوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة البيان الختامي التالي نصه..

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة عقد المجلس الأعلى دورته السادسة والعشرين في مدينة ابوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة يومي الاحد والاثنين ١٦ و١٧ ذي القعدة ١٤٢٦ هـ جيرية الموافق ١٨ و١٩ ديسمبر ٢٠٠٥ ميلادية برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى وبحضور اصحاب الجلالة والسمو.. صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين وخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وصاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير دولة قطر وصاحب السمو الشيخ صباح الامد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت.

وشرك في الاجتماع الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن بن حمد العطية.

واعتفاء والانطلاق المباركة لمجلس التعاون منذ خمسة وعشرين عاما من مدينة ابوظبي برعاية القائد الحكيم المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان تحتضن عاصمة الخير في عهد خير خلف لخير سلف صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان مجددا هذا اللقاء الكريم بفخر واعتزاز لما حققته مسيرة هذا البناء الشامخ من انجازات كبيرة عبر المجلس عن صادق تقديره واعتزازه لما قدمه قادة مؤسسون ستظل ذكراهم خالدة في ضمير هذا الصرح الكبير واهدافه السامية رحيمهم الله وجزاهم خير الجزاء لما قدموه من عطاء وتنمية وبناء لاوطانهم وحرص على أمن وسلامة مجلس التعاون وشعوبه وخدمة القضايا العادلة للأمتين العربية والاسلامية وسلام المنطقة والعالم.

وأكد قادة دول المجلس على مواصلة عزمهم وتصميمهم لدفع المسيرة المباركة للتعاون المشترك لتحقيق المزيد من الانجازات في مختلف المجالات بما يحقق ويلبي آمال وتطلعات مواطني دول المجلس.

كما عبر المجلس الأعلى عن مشاعر الحزن والأسى للفقد الابتنى العربية والاسلامية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود وتقديره لما قدمه من آثار جليلة وعطاء كبير عزز من مسيرة المجلس وتطلعات شعوبه ولدور القائد الراحل-يرحمه الله- في خدمة القضايا العربية والاسلامية والأسرة الدولية.

ورحب المجلس الأعلى بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الذي يتقلد فيه -حفظه الله- عهد متواصل لنهج من البناء والعطاء والعزة والتقدم للمملكة العربية السعودية وشعبها العزيز ومواسمة تعزيز مسيرة دول التعاون وتحقيق اهدافه السامية مع ختام القمة قادوا مجلس المجلس والحفاظ على امن مجلس التعاون وثبات قواعده وبما يؤمن الاستقرار والرخاء لشعوب المنطقة.

ورحب المجلس الأعلى بانضمام المملكة العربية السعودية الى منظمة التجارة العالمية مؤكداً ان ذلك سيكون رافداً وداعماً لمسيرة مجلس التعاون وعاملاً مهماً في استقرار الاقتصاد العالمي.

وأشاد المجلس الأعلى بنتائج أعمال القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بتاريخ ٦ و٧ ذي القعدة ١٤٢٦ هـجيرية وبيلاز مكة والبيان الختامي الذي صدر في ختام القمة متمنياً كل ما فيه خير وتقدم مسيرة الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وعبر المجلس الأعلى عن تقديره للجهود التي بذلتها دولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير دولة قطر لانشاء ترؤسها لمجموعة السبعة والسبعين والصين وأغرب عن ارتياعه للنتائج التي توصل اليها مؤتمر قمة الجنوب الثانية الذي عقد في الدوحة شهر يونيو ٢٠٠٥ ميلادية.

استعرض المجلس ما حققته الدول الأعضاء من انجازات في مسيرة التطوير والتحديث في المجالات الاقتصادية والسياسية والتعليمية والاجتماعية مستذكرا مؤكداً ما أوضحه «اعلان النمامة» الصادر عن «قمة زايد» التي عقدت العام الماضي في مملكة البحرين من أهمية مواصلة التحديث والتطوير الشامل لمواكبة العصر ومتطلباته الاساسية مع مراعاة التدرج لجني ثمار عملية التحديث والتطوير وان تكون نابعة من الذات الوطنية وتراث وتاريخ المنطقة لتؤدي اهدافها وبما يحفظ ويعزز الامن والاستقرار وتحقيق الرخاء لدول المجلس وشعوبها.

واستعرض المجلس الأعلى ما تحقق من انجازات في مسيرة العمل المشترك في كافة المجالات منذ الدورة الماضية

وأجرى المجلس الأعلى تقييماً شاملاً للقضايا والاحداث السياسية والاقتصادية اقليمياً ودولياً في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من احداث جسام وتطورات متسارعة.

وانطلاقاً من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون المشترك والدفع بها الى آفاق ارحب واشمل استعرض المجلس الأعلى توصيات وتقرير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري واتخذ القرارات اللازمة بشأنها وذلك على النحو التالي..

استعرض المجلس الأعلى مسيرة مجلس التعاون في المجال الاقتصادي من خلال ما رفق له من تقارير وتوصيات من اللجان الوزارية المختصة ومن الامانة العامة.

فقد اعتمد المجلس الأعلى وثيقة «السياسة التجارية الموحدة لدول المجلس» والتي تهدف الى توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة اقتصادية واحدة الى جانب تبني دول المجلس سياسة تجارية داخلية موحدة تسهل اسباب تنقل

المواطنين والسلع والخدمات ووسائل النقل وتأخذ في الاعتبار المحافظة على البيئة وحماية المستهلك.. كما اطلع على سير الاتحاد الجمركي وما نتج عنه من آثار ايجابية على زيادة التبادل التجاري بين دول المجلس وتسهيل حركة السلع بينها واعتمد تمديد الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي الى نهاية عام ٢٠٠٧ ميلادية ووافق على اعفاء عدد من السلع من الرسوم الجمركية.

وتابع المجلس خطوات تطبيق السوق الخليجية المشتركة وما تم انجازه منها خلال عام ٢٠٠٥ ميلادية من قبل الدول الاعضاء خاصة في مجال تلك وتداول الاسهم وبارك المجلس اتفاق لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتفويض منه على اضافة ممارسة مواطني دول المجلس الأنشطة الاقتصادية التالية في جميع دول المجلس.. مكاتب التوظيف الاهلية وتأجير السيارات ومعظم الأنشطة الثقافية.

ووجه المجلس اللجان المعنية بسرعة استكمال جميع المتطلبات الاخرى للسوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام ٢٠٠٧ ميلادية.

وفي مجال تنفيذ البرنامج الزمني لقائمة الاتحاد النقدي اطلع المجلس الأعلى على تقرير الامانة العامة عما تم اتخاذه بهذا الشأن واعتمد ما انتقد عليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية من معايير مالية وتقديرية للتحقق الاقتصادي ووجه للجانين باستكمال بحث كيفية حساب تلك المعايير والنسب المتعلقة به ورفق عند ذلك الى الدورة القادمة للمجلس الأعلى.

واطلع المجلس على عدد من التقارير الاقتصادية الاخرى المرفوعة من الامانة العامة واصدر توجيهات بشأنها ومن ذلك تقريرها عن الدراسة التقييمية لربط المائي بين دول مجلس التعاون وتقديرها عما تم بشأن اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية في انشاء شبكة سكة حديد تربط بين دول المجلس وتقديرها عما انجز في مشروع اصدار بطاقة هوية بيانات موحدة لدول المجلس «البطاقة الذكية» والذي بين المراحل التي وصل اليها المشروع بكل دولة من دول المجلس.

واطلع المجلس الأعلى على التقرير المرفوع له بشأن الخطوات والاجراءات الاحترازية المشتركة التي اتخذت في إطار مجلس التعاون حول مرض انفلونزا الطيور وعلى نتائج الاجتماع الطارئ المشترك لوزراء الزراعة ووزراء الصحة بدول المجلس بهذا الشأن واصدر المجلس توجيهاته للجان الوزارية المختصة بتكثيف وتنسيق الجهود للحيلولة دون انتقال هذا المرض والانتشار.

كما اطلع المجلس على تقرير من الامين العام عن سير التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية والخطوات التي تم اتخاذاها في إطار المجلس حول الموضوع بما في ذلك توجيه المجلس الأعلى بدفع تمويل المشاريع التنموية في اليمن والتوجه لعقد مؤتمر لاستكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية.

وفيما يتعلق بعلاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاقتصادية مع الدول والمجموعات الدولية اطلع المجلس الأعلى على التطورات التي تمت خلال عام ٢٠٠٥ في هذا الشأن وما تم توقيع من اتفاقيات اطارية للتعاون الاقتصادي وعلى سير المفاوضات بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي ورحب بالنتائج ايجابية التي تم تحقيقها في الجولات الاخيرة من المفاوضات بين الجانبين.

وأعرب عن تطلعه الى الانتهاء من هذه المفاوضات والتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بينهما في القريب العاجل.

كما عبر المجلس عن ارتياعه للتقدم في المفاوضات لاقامة منطقتي تجارة حرة بين دول المجلس وكل من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية تركيا.

وفي مجال شؤون الانسان والبيئة استعرض المجلس الأعلى الموضوعات الخاصة بشؤون الانسان والبيئة. وانطلاقاً من حرص دول المجلس على حماية صحة الانسان وبيئته من مخاطر الأشعة فوق البنفسجية التي قد يتعرض لها نتيجة لنفاذ تلك الطبقة وتشتمل مع الجهود الدولية المبذولة في إطار اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال للتحكم في استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون فقد اعتمد المجلس الأعلى النظام الاسترشادي للتحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون.

وفي مجال التعليم اطلع المجلس الأعلى على تقرير الامين العام الخاص بتقويم مستوى تنفيذ القرارات واحالته الى وزراء التربية والتعليم ووزراء التعليم العالي لتنفيذ ما تضمنته التقارير من قبل وزراء التربية والتعليم الاعلى الجهود المتخذة من قبل دول التعاون والتعليم تنفيذ قرارات المجلس الأعلى ووجه لجنة وزراء التعليم

### تبني سياسة داخلية تسهل انسياب تنقل المواطنين والسلع والخدمات

### مباركة مقترحات المليك لتطوير قوات درع الجزيرة وإحالتها للدراسة

### الترحيب بنتائج المؤتمر الدولي لمواجهة الإرهاب وتأييد انشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب

### استنكار الاعمال الارهابية وقتل الابرياء وتدمير الممتلكات وأهمية التصدي للظاهرة جمعياً

### الموافقة على مرئيات الهيئة الاستشارية لتقييم مسيرة المجلس وإحالتها للدراسة

### التمسك بمبادرة السلام العربية وتكاملها مع خارطة الطريق لاحتلال السلام العادل

### ادانة اغتيال الحريري ودعوة الشعب اللبناني الى وحدة الصف ورأب الصدع

### الارتياح لترحيب سوريا بقرار مجلس الأمن والتأكيد على سيادة واستقلال سوريا ولبنان

العالي بسرعة تنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة الخاصة بالتعليم العالي وما تضمنته وثيقة التطوير الشامل للتعليم وأن يؤخذ بعين الاعتبار آراء وملاحظات دول المجلس بشأنها.

وفي إطار السعي نحو تحقيق الطمأنينة الاجتماعية للمواطنين من أبناء دول المجلس في الخططين العام والخاص أبدى المجلس الأعلى ارتياعه للاجراءات والاستعدادات والتجهيزات التنفيذية اللازمة التي قامت بها الدول الاعضاء وقرق العمل واللجان الوزارية ذات العلاقة لتطبيق قراره في الدورة القادمة والعشرين « النمامة / ديسمبر / ٢٠٠٤» الخاص بمد مظلة الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو.

وأبدى المجلس الأعلى ارتياعه للخطوات المتخذة من الدول الاعضاء للتهوض بمستوى الأسرة والطفولة ومما قامت به من جهود لتكثيف المرأة من المشاركة الفاعلة في جهود التنمية.

وفي مجال الشباب والرياضة أفتى المجلس الأعلى على الجهود التي يبذلها اصحاب السمو والمعالي وزراء الشباب والرياضة وروساء اللجان الاولمبية واللجان الفنية للتهوض بمستوى الرياضة الخليجية ودعم الأنشطة الشبابية والرياضية في دول المجلس.

وفي مجال الشؤون القانونية اعتمد المجلس الأعلى وثيقة الرياض للنظام ( القانون ) الموحد للاجراءات الجزائية لدول مجلس التعاون بصيغتها الجديدة المعدلة كنظام ( قانون ) استرشادي لمدة أربع سنوات.

كما قرر المجلس تمديد مدة العمل بكل من .. وثيقة الكويت للنظام ( القانون ) المدني الموحد لدول مجلس التعاون ووثيقة الدوحة للنظام ( القانون ) الجزائي الموحد ووثيقة ابوظبي للنظام ( القانون ) الموحد للحدود ووثيقة النمامة للنظام ( القانون ) الموحد للحمامة ووثيقة مسقط للنظام ( القانون ) الموحد لللائات بصفة استرشادية لمدة أربع سنوات اخرى واستمرار العمل بوثيقة النمامة للمعنى ( القانون ) الموحد للاجراءات المدنية والمرافعات لدول مجلس التعاون بصفة استرشادية الى ان تتم مراجعته واعتماده بشكله النهائي.

وفي المجال العسكري اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الدوري الرابع لمجلس الدفاع المشترك الذي عقد في مملكة البحرين بتاريخ ٢٢ شعبان ١٤٢٦ هـجيرية الموافق ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٥ وصادق على ما تضمنته تلك النتائج من قرارات وبارك ما تم انجازه من خطوات في هذا المجال. كما اطلع على رسالة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بشأن تطوير قوات درع الجزيرة وبارك المجلس على تلك المقترحات واحالها الى مجلس الدفاع المشترك لدراستها ورفق التوصيات للدورة القادمة للمجلس الأعلى.

وفي مجال التنسيق والتعاون الامني اطلع المجلس الأعلى على نتائج أعمال وقرارات الاجتماع الرابع والعشرين لاصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية الذي عقد في النمامة خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٥ وغير المجلس عن ارتياعه لمسار التنسيق والتعاون الامني بين الدول الاعضاء وما تحقق في هذا المجال من خطوات ايجابية ومهادنة الى حماية مجتمعات دول المجلس من الظواهر الامنية الخطيرة كظاهرة انتشار المخدرات وغسل الاموال وتهريب الاسلحة والمتفجرات وما تحقق من تطور لاساليب مكافحة التسلسل وتطوير وسائل الاتصالات الامنية لتكثيف وتبادل المعلومات بين مختلف الاجهزة الامنية في الدول الاعضاء. وبارك المجلس الأعلى ما توصل اليه وزراء الداخلية بشأن اتفاقية نقل المحكومين بعقوبات سالبة للحرية بين الدول الاعضاء وقوضهم بالتوقيع عليها وذلك لاهمية ما تحمله هذه الاتفاقية من جوانب انسانية.

وفي ظل ما يشهده العالم اليوم من تطورات وأحداث أمنية متسارعة تقوم بها العناصر الارهابية استعرض المجلس الأعلى ما قامت به دول المجلس من جهود وآليات واجراءات لمكافحة الارهاب على المستوى الاقليمي والدولي وأعرب عن ارتياعه لتلك الجهود والايات والاجراءات مؤكداً على مواقف ونوايا دول المجلس لمحاربة الارهاب وبأنه وبمختلف أشكاله وصوره وايا كان مصدره وما يدفع له من اسباب ومبررات واهمية.

وأكد المجلس الأعلى على دعواته المتكررة ودعمه لكل جهد اقليمي ودولي لمكافحة الارهاب من خلال بلورة المواقف وتنسيقها حول تعريف الارهاب وتحديدته والتنسيق بينه وبين حقوق الشعوب المشروعة في مقاومة الاحتلال

وتوصل اليه المؤتمر من توصيات وفي مقدمها مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب. الذي لا شك انه سيسهم بشكل حيوي وفعال في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب. ومن هنا يدعم المجلس الجهود الرامية الى تشكيل فريق عمل لدراسة التوصيات المتضمنة في الاعلان المقترح المتعلق بالمركز تحت اشراف الامم المتحدة.

كما عبر المجلس مجدداً عن استنكاره لاعمال الارهابية وما ينجم عنها من قتل للابرياء وتدمير الممتلكات. وأكد أهمية التصدي بشكل جماعي ودولي لهذه الاعمال الارهابية. وفي مجال عمل الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اطلع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية حول ظاهرة الإرهاب وقرر اعتمادها واحالتها الى اللجان الوزارية المختصة لوضع الاليات اللازمة لتنفيذها.

وفيما يتعلق بمرئيات الهيئة بشأن تقييم مسيرة مجلس التعاون عبر الثلاث والعشرين بسة التضامنية ورفعية في تعزيز فرص الاستفادة منها بما يخدم مسيرة العمل المشترك وافق المجلس الأعلى على احالة المرئيات الى الدول الاعضاء لدراستها من قبل الجهات المختصة وابداء ما تراه من ملاحظات ثم تتولى الهيئة الاستشارية مراجعة المرئيات في ضوءها النهائية تمهيداً لعرضها على المجلس الأعلى في دورته القادمة. كما كلف المجلس الأعلى الهيئة الاستشارية دراسة موضوعي المواطنة الاقتصادية ودورها في تعميق المواطنة الخليجية وأهمية الشراكة الاقتصادية في دعم علاقات دول مجلس التعاون مع دول الجوار خلال دورتها القادمة.

وفي المجال السياسي بحث المجلس الأعلى عدداً من القضايا الاقليمية والعربية والدولية وأوضح مواقف دول المجلس منها على النحو التالي..

فيما يتعلق باستمرار احتلال جمهورية ايران الاسلامية للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وبوموسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة أكد المجلس الأعلى على موقفه الثابتة والمعروفة والتي أكدت عليها كافة البيانات السابقة بدعم حق سيادة دولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وبوموسى وعلى المياه الاقليمية والاقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الامارات العربية المتحدة. كما عبر المجلس الأعلى عن الاسف لعدم احرار أي تقدم في الاتصالات مع جمهورية ايران الاسلامية الى الان أو أية نتائج من شأنها الاعمال الفعالي في حل القضية مما يسهل في أمن واستقرار المنطقة.

كما أكد المجلس الأعلى على الاستمرار بالنظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي الى اعادة حق دولة الامارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث وان تستجيب جمهورية ايران الاسلامية لمساعي دولة الامارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي لحل القضية بالطرق السلمية بما في ذلك الجولء الى محكمة العدل الدولية.

وفي الشأن العراقي أعرب المجلس عن ترحيبه بالانتخابات البرلمانية العراقية التي جرت بتاريخ ١٥ ديسمبر الجاري والتي شارك فيها الشعب العراقي الشقيق بمختلف اطرافه وانتماءاته العراقية ويتطلع المجلس الأعلى الى ان تؤدي نتائج هذه الانتخابات الى فتح صفحة جديدة في تاريخ العراق والحديث وبما يؤدي الى ضمان العراق واستقراره وادارة شؤونه بنفسه وعودته عضواً فاعالاً في محيطه العربي والدولي والعيش بسلام مع جيرانه وحث المجلس الشعب العراقي لمواصلة الحوار بغية التوصل الى ففاق وطني شامل والذي يعتبر الضمان الرئيسي لوحدة العراق واستقراره وسيادته.

وأكد المجلس الأعلى استمرار دوله بالتزامها بما تعهد به في اعادة اعمار العراق.

وفي إطار حرص قادة دول المجلس على تحقيق ما يتطلع اليه الشعب العراقي الشقيق من أمن واستقرار ادان احتياجاته صارخاً وجسيماً لحقوق الانسان والمبادئ الاسلامية والاخلاقية والقيم العربية.

ورحب المجلس الأعلى بالتعاون المضر القائم بين دولة الكويت وجمهورية العراق بشأن ما تعرض له البلدان من معاناة نتيجة لمكافحة الارهاب والذي استضافته المملكة العراقية السابق تجاه الشعبين الشقيقين الكويتي

والعراقي. وعبر عن أمله في مواصلة الامم المتحدة جهودها لإنهاء ما تبقى من قضايا كاعادة الممتلكات الكويتية والإشراف الوطني لدولة الكويت التي استولى عليها النظام العراقي السابق خلال فترة احتلاله لدولة الكويت والتعرف على مصير الأسرى الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى.

واستعرض المجلس الأعلى تطورات الاحداث على الساحة الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الاوسط وعبر المجلس عن تطلعاته الى ان الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومن بعض المستوطنات في الضفة الغربية خطوة في الاتجاه الصحيح على ان تتلوها خطوات للانسحاب الكامل من كافة الاراضي الفلسطينية المحتلة لتمكين الشعب الفلسطيني الشقيق من بناء دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

وفي هذا الاطار أكد المجلس الأعلى مجدداً على تمسك دوله بمبادرة السلام العربية التي اقرت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ والتي تتطرق من قرارات الشرعية الدولية وأكد التكامل بين هذه المبادرة وخارطة الطريق.

كما أكد المجلس مجدداً ان السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط لن يتحقق الا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة المستندة على القومات الضرورية لها وعاصمتها القدس الشريف كما أكد المجلس على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل الى خط حدود الرابع من يونيو /حزيران من عام ١٩٦٧ ومن مزراع شبعاً في جنوب لبنان.

وطالب المجلس الأعلى اسرائيل بالكف عن ممارساتها التمييزية ضد أبناء الشعب الفلسطيني العزل بما في ذلك الاعتقالات ووقف الاستيطان والاخلال المستوطنات ووقف بناء الجدار العازل وازالة ما تم تشييده حتى الان والامتناع عن التهديدات التي تطلقها مجموعات يهودية متطرفة لاقحام المسجد الاقصى المبارك والاعتداء عليه.

وأكد المجلس ان مثل هذه التهديدات لا تؤدي الا الى استفزاز مشاعر المسلمين والمساس بحرمة مقدساتهم الامر الذي يقوض عملية السلام.

كما طالب المجلس اسرائيل بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية واخضاع كافة منشائتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية كما طالب من المجتمع الدولي الضغط على اسرائيل للوصول الى ذلك.

وجدد المجلس الأعلى مطالبته بجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج.

واستعرض المجلس الأعلى تطورات الاحداث في لبنان وعبر عن شجبه وادانته لاعتقال رئيس وزراء لبنان الاسبق رفيق الحريري اثر الاعتداء الاجرامي الذي تعرض له ورفاقه بعد حيازة كرس جهوده فيها لختمه الامن والاستقرار والتمناه في لبنان كما ادان الاعتقالات المتكررة لرموز وقيادات الشعب اللبناني مؤكداً حرص دول المجلس على دعم الاستقرار السياسي والامن والاقتصادي للشعب اللبناني ودعا المجلس الأشقاء في لبنان الى العمل على رأب الصدع بما يحفظ وحدة وتماسك لبنان ويوفر الامن والاستقرار والرفاه لشعبه الشقيق وادان المجلس التهديدات والاتهاكات والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على سيادة لبنان واستقلاله.

وعبر المجلس عن ارتياعه لترحيب الجمهوريه العربية السورية بقرار جنس الامن رقم (١٦٤٤) الخاص بليجته التحقيق الدولية مؤكداً حرص دول المجلس على سيادة

واستقلال وحدة وأمن اراضي البلدين سوريا ولبنان. واستعرض المجلس التطورات الاوضاع في السودان ورحب باتفاق السلام النهائي الذي تم التوصل اليه في نيروبي في شهر يناير من هذا العام وتشكيل الحكومة السودانية الجديدة مشيداً بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لحل مشكلة دارفور.

وأعرب المجلس عن أمله ان يعم الامن والسلام في كافة أرجاء السودان وبما يعود بالخير والرفاه للشعب السوداني الشقيق.وفي الختام عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الصادقة والمخلصه التي بذلتها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين وحوكمته الشديدة اثناء ترؤس جلالته للدورة الخامسة والعشرين للمجلس الأعلى وما تحقق من انجازات هامة دفعت بمسيرة التعاون المشترك لمجلس التعاون الى مجالات وافاق ارحب والى مزيد من التقدم والرخاء لشعوب المنطقة.

كما عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لحضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة من خلال الدورة الحالية للمجلس الأعلى ولحكومته وشعبه الكريم للحفاوة وكرم قادة دول مجلس التعاون.

كما نوه القادة بما اولاه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لهذا الاجتماع من اهتمام ورعاية كريمة وادارة حكيمة مما كان له أكبر الاثر في التوصل الى نتائج وقرارات مهمة معبرين عن تقديهم بأن دولة الامارات العربية المتحدة ومن خلال الدورة الحالية الدورة بقيادة سمو ستمهم في تعزيز مسيرة المجلس المباركة والمضي بها نحو افاق ارحب واشمل في ظل الظروف المحلية والاقليمية والدولية الراهنة وبما يحقق الامن والاستقرار والرخاء لشعوب دول مجلس التعاون.

ويتطلع المجلس الأعلى الى اللقاء في دورته السابعة والعشرين ان شاء الله في المملكة العربية السعودية خلال شهر ذي القعدة من عام ١٤٢٧ الموافق شهر ديسمبر ٢٠٠٦ وذلك تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية.

صدر في ابوظبي.

يوم الاثنين ١٧ ذو القعدة ١٤٢٦ هجيرية

الموافق ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥ م.